سِرُّ ضُعْف "الجبهة الاجتماعية"

رحمان النوضة

تَكَوَّنت «الجبهة الاجتماعية المغربية» في يوم 9 نونبر 2019. وهي نَوْع من الإِئْتِلَاف، أو التَآلُف، أو التَكَتُّل التَنْسِيقِيّ. وتَضُمُّ هذه «الجبهة الاجتماعية المغربية» قرابة 45 هَيْئَة مُنَظَّمة. وَشَمَلَت جَمْعِيّات حُقُوقِيَة، ونقابات، وتنظيمات شَبَابِية، وَتنظيمات نِسَائِية، وأحزابًا يَسَارِيّة. وأبرز مُكَوِّنَات هذه «الجبهة الاجتماعية» هي أحزاب اليسار الأربعة (حزب النهج، والطليعة، والاشتراكي الموحد، المؤتمر الاتحادي)، ونقابة "الكُونْفِيدِيرَالِيَة الديموقراطية لِلشُّغل"، و"الجمعية المغربية لِحُقوق الانسان"، الخ. وكان هدف "الجبهة الاجتماعية" النظري، أو المُعْلَن، هو تنظيم النضال الجماهيري المشترك. لكنها ظلّت، خلال سنوات، لا تَجتمع إِلَّا نَادرًا، وَبِصُعُوبة كبيرة. وَمُوَافَقَتُها على القيام بنضال مُشترك لَا تَحدثُ إِلَّا اِسْتِثْنَائِيًّا.

وَتَرْفُضُ معظم مُكَوِّنَات "الجبهة الاجتماعية المغربية" مشاركة القِوَى الإِسلامية الأُصُولية (مثل حزب "جماعة العدل والإحسان") في عُضْوِيَة هذه "الجبهة الاجتماعية". بينما "حزب النهج" يُريد إِشْرَاك الإسلاميين ("حزب جماعة العدل والإحسان") في هذه "الجبهة الاجتماعية" [أُنْظُر كتاب: رحمان النوضة، نقد تَعاون اليساريّين مع الإسلاميّين، نشر 2019، الصفحات 270، الصيغة 8. ويمكن تنزيله من مُدوّنة الكاتب (

–https://livreschauds.wordpress.com/2015/01/03/listes-لاوائح/).].

وجـزء هـام من الخلاف حـول الموقـف من الحركـات الإسـلامية الأصولية، وَحول مَدَى قَبُول أو رَفْض مُشاركتها في "الجبهة الاجتماعية"، يَأْتِي من المُنْطَلَقَات الـتي يَنْطَلِقُ منهـا كـل شـخص معـني. والأشـخاص الذين ينطلقـون مِمَّا يَـقُوله بعض الأساتـذة الجامعيّين المرموقـين (مثـل عمـر أحرشـان)، الـذين يُمَثِّلُون هـذه الحركـات الإسـلامية، يَـعتبرون أن هـذه الحركـات الإسـلامية جَمِيلَـة جـدًّا، وَصَـالِحَة لكـلّ شـيء. بَينمـا الأشـخاص الـذين ينطلقـون مِن المُمَارَسَـة الـفِـعْلِيَّة على أرض الواقـع لِلْمُنْتَسِبين لِلحركات الإسلامية، يَـعتبرون أن السَّـمَاح بِاسْتِـغْلَال الـدِّين في السياسة يُشكل خطرًا اِسْـتْرَاتِيجِيًّا على الشعب. ويعتـبرون أن جـزءًا هَامًّا من قُـوة الحركات الإسلامية، لا يَأتي من ذكائهـا، أو مِن اجتهادهـا، وإنمـا يـأتي من التَمْـوِيلَات السِـرِّيَة الـتي تحصـل عليهـا من قَطَـر، والإمارات، والسعودية، الخ. وهكذا، وعلى عـكس بعض الآراء، لا يُـعْـقَل أن نَـنْتَـظر من الحركـات الاسـلامية الأصـولية أن تُسـاهم بِفَـعَـالية في اِنْبِعَـاث النضـالات الشـعبية الثوريـة، وإيصَـالِهَا إلى مَـدَاهَا. لأن هـذه الحركـات الإسـلامية الأصـولية تُـرَوِّجُ أَيْدِيُّولُوجيـة «الـقَضَاء والـقَدَر»؛ وَتَـزْعُمُ أن «وَاقِعَنَا المَأْزُوم هو قَدَر مَكْتُوب بِإِرَادَة إِلَاهِية»؛ وَتَـعْـتَـقِـد أن «حياة المواطنين، بِأَفْرَاحِهَا وَشَـقَاءِهَا، تسير وِفْقَ نظـام مَكْتُوب سَلَـفًا»؛ وأن «البَشَر لم يُخْلَق إِلّا لكي يَعْبُد»؛ وأن «جميع مشاكل المُجتمع ناتجة عن تَـقْصِير في العِبَـادَة». وأن «الحَـل لكـل مشـاكل المُجتمـع يُـعَالَجُ بِفَرض الإيمان، والعِبَادَة، على جميع المواطنين». فَلَا يُرْجَى أيّ خَيْـر من الحركـات الاسـلامية الأصـولية، ولـو أنهـا تَحْظَى بِأَنْصـار كثـيرين (لكن مُـؤَقَّتِين، في المرحلـة الرّاهنـة). والشـرط المطلـوب من الحركـات الإسلامية لكي تُـقْبَل مُشاركتها في النضالات الجماهيرية المُشتـركة، هـو أن تَلْتَزِمَ عَلَنِيَّةً بِـحُرِّيَة المُعْتَـقَد، وحرّيـة العِبَـادة، وحرّيـة عـدم العبـادة، والـفَصْل بين الدِّين والدّولة، والـفَصْل بين الدِّين والسياسة.

وتظهر هذه "الجبهة الاجتماعية المغربية" ضخمة، وقـويّة. حيثُ أن عَـدَد الهَيْئَات الـتي تُـكَـوِّنُ هـذه "الجبهـة الاجتماعيـة" يَـقْـرُب من 45 مُؤَسّسَة. لكن ضَخَامَة لَائِحَة المُشاركين في هذه "الجبهـة الاجتماعيـة" لا تُوجد سوى على الورق. لأن هذه "الجبهة الاجتماعية" هي جبهة شـكلية، وليسـت بَـعْدُ جبهـة حقيقيـة. ولأن هـذه "الجبهـة الاجتماعيـة" تُشْـبه فُـقَـاعَـة ضـخمة، لكنهـا فَارِغَـة في دَاخِلِهـا. ولأن مُعظم مُكَوِّنَـات هـذه "الجبهـة الاجتماعيـة" تَـبْـقَـى هَزِيلَـة، أو مُهَلْهَلَـة، وَفَاقِـدَة لِلرَّغْبَـة في النضـال. وإن كانـت تلـك "الجبهـة الاجتماعيـة" تَـدَّعِي عَكْس ذلـك، فَـلْـتُـثْبِـت لنـا ذلـك في الواقـع. ومنـذ أن تأسّسـت هـذه "الجبهـة الاجتماعية" في سنة 2019، فإنها لم تَقُـم سوى بِوَقَـفَـات اِحْتِجَاجِية نَـادِرَة، وَهَزِيلَـة، وبـدون مُشَـارَكَة جماهيريـة، وبـدون اِسْـتِمْرَارِيَة عـبر الزّمان.

وعلى خلاف «الجَبهة المَيْدَانِيَة الشّعبية المُناهضة لِلنّظَام السياسي اَلْمَخْزَنِي»، التي كان "حـزب النهج" يُنَـادي بِبِـنَـائِـهَا، والـتي لا تُوجـد إلى حَدّ الآن، فـإن مُعظم مُكَوِّنَات "الجبهـة الاجتماعيـة" الحاليـة لَا تُنَاهِضُ النظـام السياسي الـقائم، بَـلْ تَهْرُبُ صَـرَاحَةً مِن كـل نِضَـال يهـدف إلى إِسْـقَاطه. و تُريـد غَالِبِيَـة "الجبهـة الاجتماعيـة" فقـط إصلاح هـذا النظـام السياسي، من داخل مُؤسّساته الرَّاهِنَة، وفي إطار الرأسمالية التَبَـعِـيَـة.

وقد زَعَمَ البعض أنه لا يَجُوز لأيّ مناضل أن يَنْتَقِدَ، أو أن يُناقش، مـا تُـقَـرّرُه قِيَّادات «الجبهـة الاجتماعيـة». بينمـا أَرَى أنـه من حـقّ أيّ مناضل أن يُسَاهِمَ في نِقَاش الاستراتيجية، والتَكْتِيك، والأساليب، الخ، التي تَتَّـبِـعُهَا قِيّـادات «الجبهـة الاجتماعيـة». سَوَاءً قبـل خـوض النضـال المُشترك، أم بعده. وأيّ مُبرّر يهدف لِمَنْع النقد السياسي، فَهُو باطـل، ومرفوض.

وَقَدْ دَعَت مُؤَخَّرًا قِيّادات "الجبهـة الاجتماعيـة" إلى الـقِيَّام بمَسـيرة احتجاجيـة ومطلبيـة في مدينـة الربـاط وَحْـدَهَا (وليس في كـلّ مُـدن المغرب)، خلال يوم الأحد 4 دجنبر 2022، «ضدّ الغلاء»، و«ضد القَمْع

وَالقَهْر». وهذا القرار هو طبعًا أحسن من لَا شيء. لكنه يَقِلُّ كثيرًا عَمَّا كان يجب على قيّادات هذه "الجبهة الاجتمعاية" أن تَفعله.

وماذا كان يجب على قيادات "الجبهة" أن تفعله؟ كان، وما زال، يجب على قيادات "الجبهة الاجتماعية" أن تلتزم بتنظيم مسيرات، أو مظاهرات، في كل مُدن المغرب (وليس في مدينة العاصمة وحدها)، وفي كلّ يوم أَحَد (وليس مرّة واحدة في السنة)، وفي نفس الساعة تقريبا (لِكَي يَضطرّ البوليس إلى توزيع قِوَاه)؛ ويجب أن تستمرّ قيّادات "الجبهة الاجتماعية" في تنظيم هذه التظاهرات، في دَوْرِيَتِها الأُسْبُوعية (=كُل يوم أَحَد)، وَمَهْمَا كَانت شَرَاسَة القَمْع، إلى أن تَتَحَقَّق أهداف "الجبهة" المُتَجَلّيَة في: إلغاء ارتفاع الأثمان، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وَوَقْف القَمع، وَإِلْغَاء التَطْبِيع مع إسرائيل، وتوفير الشُّغْل، والتعليم العُمومي، والمستشفى العمومي، والنقل العُمُومي، والسكن الاقتصادي، والعدالة المُجتمعية، وحُقوق المُواطن، والحُرّيّات السياسية، والكَرَامَة، إلى آخره.

والتَحَدّي الثاني، المطروح على قيادات "الجبهة الاجتماعية"، هو أن تعترف أن ***عدو الشعب ليس هو «ارتفاع الأثمان»، وَإِنَّمَا هو الرأسمالية.*** لأن «ارتفاع الأثمان»، و«انخفاض القُدْرَة الشِرَائِية لِلْأُجور»، والقمع، و"الحُكْرَة"، وَمَا شَابَهَهَا، هي كلها مُجَرَّد نتائج آلِيَّة، وَحَتْمِيَة، ومُتَكَرِّرَة، لِلرّأسمالية. وعليه، فما يجب القضاء عليه، هو الرَّأْسَمَالِيَة. بَيْنَمَا ارتفاع الأثمان، والتَضَخُّم (inflation)، وَانْخِفَاض القُدْرَة الشِرَائِيَة لِلأُجُور، والرَّشْوَة، والطَّرْد من الشُّغْل، والقَمْع، سَيَتَكَرَّرُون آلِيًّا، وَحَتْمِيًّا، مَا دَامَت الرَّأْسَمَالِيَة قَائِمَة.

ونقول لأفراد قيّادات "الجبهة الاجتماعية" : إنكم تريدون الكفاح ضدّ ظَاهِرَة «تَصَاعُد اِرْتِفَاع الأثمان»، المُتَزَامِن مع «تَنَاقُص القُدْرَة الشِرَائِية لِلْأُجُور»، وفي نفس الوقت، أَنْتُم تُعَارِضُون كل ما هو اِشْتِرَاكِي، وتَرْفُضُون النضال ضد الرأسمالية. بَيْنَمَا ظَاهِرة «اِرتفاع الأثمان»، و«انخفاض القِيمَة الشِرَائِية لِلأُجور»، هي نتائج آلِيَة، وَحَتْمِيَة، وَمُتَكَرِّرَة، لِوُجُود الرأسمالية. يجب أن نَفْهَمَ جميعًا أن الحُكومات

الرَّأْسَمَالِية لَا تَقْدِرُ على التَحَكُّم في ظاهرة اِرْتِفَاع الأثمان، وفي التَضَخُّم. لأن ارتفاع الأثمان والتَضَخُّم هما مَنْتُوجَيْن حَتْمِيَّيْن لِلرَّأْسَمَالِيَة. ولا يَقْبَل الرأسماليّون أَبَدًا الاِلْتِزَام بِـ «رَبْط مُسْتَوَى الأُجُور بِمُسْتَوَى تَطَوُّر التَضَخُّم (inflation)». ومعنى ذلك أنكم تُريدون الرَّأْسَمَالِية، وَتَرْفُضُون نَتَائِجَهَا. إِذَن أنتم تَتَنَاقَضُون مع أَنْفُسِكُم. وأنتم لَا تعرفون بَعْدُ ماذا تُريدون. لأنه، حَيْثُمَا وُجِدَت المِلْكِيَة الخَاصَّة، تَكُون بِالضَرُورة تَكْلُفَة البضائع أكثر ممّا تستحق؛ وهذا الزَّائِد في الأثمان هو جزء من أرباح مَالِكِي المِلْكِيَات الخَاصَّة (المرجع: كارل ماركس، K. Marx, Critique de l'économie politique, Union Générale d'Edition, Paris, 1972, p.83).

فهل قيادات "الجبهة الاجتماعية" تُنَاصِر الاشتراكية، أم أنها تَقْبَل الرأسمالية كَنِظَام اقتصادي أَبَدِي؟ (لِلاِطِّلَاع على المَزيد من التوضيحات، أنظر كِتَاب رحمان النوضة، منشور بالفرنسية، والذي يحمل عنوان: «يَسْتَحِيل الخُروج من التَخَلُّف بِوَاسِطة الرأسمالية»؛ وَرَابِطُه لِتَنْزِيله هو التَالِي: (https://livreschauds.wordpress.com/2015/01/03/listes-لوائح/).

وفي يوم 7 ديسمبر 2022، نشر السيد محمود جديد مقالًا مُهِمًّا على موقع "الحوار المتمدّن" (https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=776501)، تحت عنوان «***لماذا تعجز الجبهة الاجتماعية المغربية عن فعل نضالي في مستوى متطلبات الظرف؟***». وجاء هذا المقال النَقْدِي بعدَ مُرور ثلاثة أيام على تنظيم «الجبهة الاجتماعية المغربية» لمظاهرة احتجاجية في مدينة الرباط، في يوم الأحد 4 ديسمبر 2022. وكانت العناصر التي أجاب بها محمود جديد على سؤاله السّابق هي التالية :

ـ «تَجَاسَرَت [=تَجَرَّأَت] البرجوازية ودولتها على رفع إيقاع هجومها»؛ وَتَجَلَّت «غارات البرجوازية»، في «قانون المنع العملي للإضراب... والإجهاز على مكاسب أنظمة التقاعد... وتَفْكيك قانون الشغل...، الخ»؛

ـ «دعـوات الجبهـة الاجتماعيـة للاحتجـاج... لم تلـق بـأي وجـه الاسـتجابة [الجماهيريـة] المتناسـبة مـع درجـة تَـكَهْرُب المُنـاخ الاجتماعي»؛

ـ نـقابة «الكونفدراليـة الديمقراطيـة للشـغل، العضـو الأساسـي في الجبهة الاجتماعية، سارت في نهج منحرف عن النضال نحـو مـا يسـمى بِـ "الحـوار الاجتمـاعي"»؛ وقَبِلَت تَـغْيِير الـقانون الـذي كـان يَضْمَن حـق الإضراب عن العمل؛

ـ إنخـراط نـقابة "الاتحـاد المغـربي للشـغل" [وهي غـير عُضـوة في الجبهة] في قَبُول «التدابير المعادية للطبقة العاملة»؛

ـ «تقاليد النضال العمالي الجماعي ضعيفة جدا»؛

ـ و«يسـار ... يخشـى على الاسـتـقرار»؛ و «يسـار لا يـروم تـغيير الأوضاع، بل ترقيع مـا يمكن ترقيعـه، لتـفادي "الانفجـار الاجتمـاعي"»؛ و«انعـدام يَسَـار يُشِـيع قِيَم النضـال الطبقي، ومبـادئ النـقابة المُسَـيَّرَة ذَاتِيًّـا»؛

ورغم أنـني أَتَّفِـقُ مـع محمـود جديـد على وُجُـود هـذه العناصـر المذكورة سابقًا، (والتي أجاب بها على السؤال الوارد في عنـوان مقالـه)، إِلَّا أنني أعتبر هذه العناصر غير كافية، أو فَرْعِيَة. وأُضِيفُ إليها العناصر الأساسية التالية لِتَـفْسِير «عجـز الجبهـة الاجتماعيـة المغربيـة عن فعـل نضالي في مستوى متطلبات الظَّرْف»، وهي خُصُوصًـا : البِنْيَـة الطبقـية، أو المواقـع الطبقـية، لأشـخاص قـيادات الهَيْئَات المُشـاركة في هـذه الجبهـة؛ وضـعف تَكْـوِين مُنَاضِـلِي قَوَاعِـد مُكوّنـات الجبهـة، وَهَزَالـة تَـعْبِئَتِهَا؛ وَغَلَبَـة تَشَـوُّقها إلى طُمُوحـات تَسَلُّـقِيَة أو اِنْتِـفَاعِيَة؛ وَنَمَـطِ تَـفْكِيرِ قـيّادات الجبهـة (الـبرجوازي الصـغير)؛ واختيارهـا لِلمنـاهج السياسـية التَوْفِيـقِية والإِصْـلَاحِيَة، بَـدَلًا من تَبَنّي المنـاهج الثوريـة، أو الجَذْرِيَة؛ وَكَوْنُهَـا لم تَـقُم بِـقَطِيعَة شَـامِلَة مع النظـام السياسي الـقائم؛ وَكَونهـا مَـا تَـزَال تحلم بإمكانيـة إصـلاح النظـام السياسـي من داخـل مُؤَسَّـسَـاته؛ وَمَحْدُوديَـة برنامجهـا المُجتمعي؛ وَتَسْـقِيـف نضـالها بِـ «الملكية البرلمانية»؛ وخوفها من القمع؛ وَتَهَرُّبُهَا من تقديم أيّة تضحية

شخصية؛ وَاِخْتِرَاق مُكَوِّنَات "الجبهة الاجتماعية" من طرف عناصر مُسَخَّرَة لخدمة البوليس أو النظام السياسي؛ وَنَزَعَاتُهَا الحَلَقِيَة (sectaire) أو الأَنَانِيَة؛ وإيمانها بِكَون الرَّأْسَمَالِيَة نظامًا اقتصاديًّا أبديًّا وغير قابل لِلتَجَاوُز؛ وَرَفْضُهَا لكلّ ما هو اِشتراكي ثوري. هذه هي الأَسْرَار الأساسية التي تُفَسِّرَ عَجْز قِيَادات "الجبهة الاجتماعية المغربية".

واعتبر محمود جديد أن «رافعة تنظيم الدينامية النضالية والشعبية وتطويرها بالمغرب، هي الحركة النقابية العمالية». وَتُؤْمِنُ قيادة "حزب النهج" (بما فيها عبد الحميد أمين وأتباعه) بِنَفْس الأُطروحة. حيثُ أنهم، في المُمَارَسَة، يُعْطُون لِلنَقَابَات أَهَمِّيَة تَفُوق الأهمية التي يُعْطُونَهَا لِلحِزب الثوري. بينما في تَقْدِيرِي، سيكون مِن الخطأ (في المرحلة التاريخية الحالية) إِعْطَاء الأَسْبَقِيَة في الأَهَمِّيَة إلى النَقابات، بِالمُقارنة مع أهمية الحزب الثوري، وذلك في النضالات الجماهيرية، سواءً كانت هذه النضالات مطلبية، أم اِحْتِجَاجِيَة، أم ثورية. ولماذا ؟ لأن النقابة، رغم ضرورتها، تبقى تنظيما هَشًّا، أو مَائِعًا، أو مُهَلْهَلًا، أو رَخْوًا، أو مُتَحَوِّلًا، بالمقارنة مع الحزب الثوري. ولأن قيادات نقابة "الاتحاد المغربي للشغل" [غير مشاركة في الجبهة الاجتماعية] خَانَت الطبقة العاملة، وَقَبِلَت بِأن تَكُون مُسَخَّرَة لِخِدمة النظام السياسي القائم. ولأن قيادات نَقَابَة "الكُونْفِيدِيرَالِيَة الديموقراطية للشّغل" [مُشاركة في الجبهة الاجتماعية] اِنْحَازَت (بعد انهيّار الاتحاد السوفياتي) إلى الرَّأْسَمَالِية، وإلى الإصلاحية، وإلى التواطؤ الطبقي، ولو أن خطابها ظَلَّ في ظَاهِره أكثر نضاليَّةً بالمُقارنة مع خطاب نقابة «الاتحاد المغربي للشغل». ولا تَسْتَطِيع أبدًا النقابات، وَلَوْ كانت عُمَّالِيَة، أن تَقُوم بِأَدْوَار أَكْبَرَ أَهَمِّيَة مِن أَدْوَار الحزب الثوري الاشتراكي. وَأُذَكِّرُ هنا أن النَقابة العُمَّالية "سُولِيدَارْنُوسْكْ" (Solidarnosk) في بُولُونْيَا، بِزَعَامَة المهندس لِيشْ فَالِيشَا، بين سنوات 1980 و 1990، نَفَّذَت سِيَّاسَات مُعَادِيَة لِلْمَصَالح الاِسْتِرَاتِيجِيَة لِلطَبَقَة العَامِلة. حيثُ

اِخْتَرَقَهـا عُمَلَاء مِن الكَنِيسَـة المَسِـيحِيَّة، ومن الإِمْبِرْيَالِيَّات الغربيـة، وَاسْتَعْمَلُوهَا لِتَخْرِيب طُمُوحَات الطبقة العاملة.

وانتقد محمود جديد «دعـوات الجبهـة الاجتماعيـة للاحتجـاج أيـام 15 و16ـ و 17 أكتوبر 2022»، حيث أن تَنْفِـيذ هذه الاحتجاجـات لم يكن في مُسْـتَوَى «درجـة تَـكَهْرُب المُنـاخ الاجتمـاعي». وهـذا النـقد صـحيح. لأن أحـزاب اليسـار، والنـقابات، والجمعيـات، الـتي تُـكَوِّنُ «الجبهـة الاجتماعيـة»، تَتَهَـرَّبُ على العُمُـوم من أي نضـال جمـاهيري مُشترك. وإذا وَافَقَـت في ظـرف اِسْـتِثْنَائِيّ على خَـوْض نضـال مشتـرك مُحدّد، فإنها تَكْتَفِي بالمُوافقة على الدعوة إِليـه، لكنهـا لَا تُشـارك فيـه، أو تُشارك فيـه لكن بأعـداد قليلـة جـدًّا من الأشـخاص، وَدُونَ أن تَقُـوم بـأيّ مجهـود تَنْظِيمِي، أو تَـعْبَوِي، أو إِعلامي، أو نضـالي، لِإِنْجَـاح هـذه المَسِيرَات الاحتجاجية، أو المُظَاهرات المَطْلَبِيَة.

وَطَلب محمود جديد من كـل مناضـل أن يُـفَـسِّر «مُفَارَقَـة» غريبـة، تَتجلّى في «الهُوَّة» بين وَاقِـعَـيْن : من جهة أولى، «جبهة اجتماعيـة تـدعو للنضال، دون [أن يَحدث] تجاوب [جماهيري] في المستوى المطلـوب» مع هذه الدَعَوَات؛ ومن جهة ثانية، وُجُود «احتجاجات شعبية تلقائيـة لا [يُوجد فيها] دور لتلك الجبهة الاجتماعية» ! فهـل السِرُّ المُـفَـسِّـر لتلـك المُـفَارَقَة هـو أن قِيّـادات "الجبهـة الاجتماعيـة" ليسـت ثوريـة، أم أن الجماهير لا تَـثِقُ في تلك القـيادات، أم أن تلـك القيـادات تَجْهَـل فُنـون النضال الجماهيري المشترك، أم أنها تَخاف من القمع، أو أنها تَـرفُضُ تَقْديم أيّـة تَضْـحِيَة بِمَصـالحها الشخصـية ؟ أم هـل أن السِرّ المُـفَـسِّـر لِضُعْف "الجبهة الاجتماعية" يُوجد على مُستويات أخرى ؟

رحمان النوضة، (حُرِّرَت الصيغة الأولى في يوم الخميس 1 ديسمبر 2022).